كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Assistant Prof. Qasim Muhammad Aswad

Diyala University, College of Basic Education

* *Corresponding author: E-mail* : basico13te@uodiyala.edu.iq

***Keywords*:**
Effect
concept
increase
revealing

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 31 Aug. 2021
Accepted 22 Nov 2021
Available online 21 Apr 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

((The effect of the concept of increase in revealing the meaning within the verbs))

A B S T R A C T

This research included a study of what the grammarians called “The increase” that can affect the letter, in both its steady and unsteady forms, and the extent to which this term corresponds to a function of a letter, in those sites where its entry is redundant.

In this research, ((the relationship of the letter with the increase)) was dealt with as well as any letters that enter into a consensual relationship with the increase, and it was addressed to the different points of view that were exposed to this subject, starting with those who say that the increase is limited to certain steady letters, and ending with those who see that all letters of the alphabet are accepted to be increase without any problem... And a statement of the meaning that the addition in each case can do to the linguistic root and the sentence in general.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.4.2022.13

أثر مفهوم الزيادة في الكشف عن المعنى داخل الأفعال

أ.م. د. قاسم محمد أسود/ جامعة ديالى/ كليَّة التربية الأساسِيَّة

الخلاصة:

اشتمل هذا البحث على دراسة ما أطلق عليه النحويُّون (الزيادة) التي يُمكن أن تطال الحرف، بنوعيها المطَّردة وغير المطَّردة، ومدى توافق هذا المصطلح مع وظيفة الحرف في تلك المواقع الَّتي عُدَّ دخوله فيها زائدًا.

وجرى فيه تناول (علاقة الحرف بالزيادة) فضلاً عن أيّ الحروف الَّذي يدخل في علاقة توافقِيَّة مع الزيادة، وجرى فيه التطرُّق إلى وجهات النظر المختلفة الَّتي تعرَّضت لهذا الموضوع بدءًا من الَّذين يقولون بقصر الزيادة على أحرف معيَّنة مطَّردة وانتهاءً إلى أولئك الَّذين يرون أنَّ جميع حروف الهجاء تقبل أن تكون زائدة دون أيَّة إشكالِيَّة، وبيان ما يُمكن أن تؤدِّيه الزيادة في كُلِّ حالة على الجذر اللغويّ والجملة عامَّة من معنى.

استعمل اللغويّون والنحويّون العرب، البناء الثلاثي للكلمة أساسًا معياريًّا لمعاملة الكلمة من حيث التجرُّد، والزيادة، وجعلوا له صيغة مقابلة ثابتة، أطلقوا عليها مصطلح (الميزان الصرفي) مكوّنة من جذر ثلاثيّ مركّب من (الفاء والعين واللام [فعل])، وقابلوا أحرف الكلمة بهذا الميزان، فالحرف الأوّل نظير الفاء، والثاني للعين، والثالث للام، وقابلوا ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف وكلّها أصليَّة بلام أو لامين مضافين إلى أحرف الميزان الثلاثة آخرًا، إذا لم يكن أحد هذه الحروف مكرَّرًا فإن كان كذلك – ولا يكون إلا في العين أو اللام – "كرّرنا ما يُقابله في الميزان"[1].

وكان المستعملون للغة يعبّرون عمَّا في نفوسهم من معانٍ بهذه الصيغ ومع تطوّر الحياة وتشعُّب حاجياتها ازدادت تبعًا لذلك حاجة الإنسان فكانت دافعًا له لزيادة مفرداته اللغويَّة تبعًا لذلك حاجة الإنسان فكانت دافعًا له لزيادة مفرداته اللغويَّة – في مراحله المتتابعة للتعبير عن هذه الحاجات، إلا أنَّه اصطدم بعجز اللغة – في بعض الأحيان – عن الوفاء في التوفيق بين ما يتجدَّدُ في ذهنه من معانٍ، ما يدُلُّ عليها من ألفاظ في أبسط صورة معبّرة، فلجأ إلى استغلال الجذر الواحد – المعبّر عن معنى واحد – للتعبير عن أكثر من معنى بما يُضيفه عليه من أحرف حسب المعنى الّذي يكمن في نفسه فكان أن: "احتفظ بالثلاثي كوحدة للمعنى"[2] و"زاد الأحرف للدلالة على حاجة جديدة"[3].

وسيجري تناول هذه الزيادات ومعرفة ما تؤدّيه في الأفعال الّتي تدخلها، ونتيجة لما يتوارد على الفعل من معانٍ متعدِّدة، فهو يُخبر به عن حدث وقع في زمن ماضٍ، بصيغته المجرَّدة ثلاثيَّة كانت أو رباعيَّة، ويُخبر به عن الحال أو الاستقبال، ويُطلب به تحصيل أمر، ويدلّل به على المشاركة في تحصيله، وهذه المعاني جميعها لا تتوفَّر في المادَّة الأصليَّة المجرَّدة – باستثناء المعنى الأوَّل – فكان السبيل الوحيد للتعبير عن هذه الحالات أحد أمرين:

أ. إمَّا إيجاد صيغ جديدة تعبّر كلّ صيغة منها على معنى محدّد من هذه المعاني.

ب. وإمَّا استعمال الصيغة الأساسيَّة للفعل – لما يكمن فيها من معنى – وتنويعها بزيادات معيَّنة، تؤدّي كلّ زيادة منها معنى ثانويًّا مضافًا لما يتضمّنه الجذر الأصلي، وهو الطريق الّذي سلكته اللغة والمتعاملون بها في توسيع معاني الكلمات للتعبير عن معانٍ زائدة، واتّخذت هذه الزيادات عدَّة مواقع داخل الفعل سيجري تناولها بإيجاز:

مواضع الزيادة

تتوزَّع مواقع الأحرف الزائدة، بين أجزاء الفعل، فهي تقع صدرًا وحشوًا، "وأشهر الصدور في اللغة العربيَّة حروف المضارعة، وهمزة التعدية المفتوحة... ثمّ الحركة (الألف) والنون الساكنة في أوّل

الانفعال، والحركة والسين والتاء في الاستفعال، والتاء المفتوحة في تفعَّل وتفاعل، والتاء والميم في تمفعل كتمنطق[4].

وأشهر الأحشاء (تاء الافتعال)، والألف في (فاعل) كما تقع متلازمة موزَّعة في موقعين من الكلمة (كالألف والتاء) في (افتعل) و(تفاعل)، والألف في (أفعالّ)، والألف والواو في (افعوّل) و(افعوعل) و(الألف والنون) في (افعنلل)[5].

وأصبحت كلّ زيادة من هذه الزيادات "تُعطي الأفعال خصوصيَّات معنويَّة، بل قد يجد من الزيادة في الأفعال معانٍ جديدة"[6]، لم تدخلها من قبل على ما سنرى في بعض منها.

- زيادة الألف:

تُزادُ (الألف) أوَّلاً، على الفعل الثلاثي المجرَّد فتضفي عليه معانٍ جديدة لا يحتويها في دلالته الأولى، المقتصرة على الحدث والزمن، منها:

أنَّ صيغة (أفعل) – بزيادة الهمزة – تؤدّي معنى الوجود في علاقة الفعل بالمفعول كما في: "أحمدته وأبخلته"[7].

إذ جعلت المعنى الكامن في الجذر الثلاثي لهذين الفعلين وهو (الحمد، والبخل) ملتبسًا بالمفعول، وأغنت عن جملة كاملة تؤدِّي هذا المعنى وهي (وجدت).

كما تؤدّي معنى (الصيرورة)، أي نسبة الفاعل إلى معنى الفعل في حال التجرّد كما في "أغد البعير إذا صار ذا غدّة"[8]. والسلب، أي إزالة ما تلبّس به الفاعل في الأصل إذا كان ممَّا يُمكن أن يُزال عنه، على نحو ما يتّضح في: أشكيت المحتاج إذا أزلت شكواه، كما يحول هذا البناء معنى الفعل المجرّد إلى معنى الحينونة أي: بلوغ الشيء مرحلة يستحقُّ معها تحصيل الفعل، وإيقاعه عليه كما في "أحصد الزرع، أي: بلغ الحصاد، وحان أن يُحصَدَ"[9].

وتؤدّي هذه الزيادة – أيضًا – معنى التعريض، وذلك بجعل مفعول الفعل معرضًا، وقابلاً لوقوع معنى الفعل عليه سواء أوقع عليه، أم لم يقع عليه، نحو: "أقبرت العدو جعلت له قبرًا قُبِرَ أوَّلاً"[10]. وغير ذلك من المعاني، كالكثرة، والتمكين، والدخول في الشيء زمانًا، أو كانًا، وغير ذلك ممَّا تناولته كتب الصرف بالتفصيل[11].

وأعظم دور تقوم به هذه الهمزة – في حالة زيادتها – ما توجده من ترابط وتداعي بين أجزاء الجملة وما تضيفه عليها من طلب لعنصر آخر غير موجود قبلها، وذلك عندما تضام الفعل اللازم لتنقله إلى درجة أقوى في علاقته بمكوّنات جملته، فتُصيّره مُتعدِّيًا ومُتطلِّبًا لمفعول مباشرة بعد أن كان مُقتصرًا

على تطلب فاعله فقط، أو متعدّيًا إلى اثنين بعد أن كان مُقتصرًا على مفعول واحد فقط، أو متعدّيًا إلى ثلاثة مفاعيل بعد أن كان مُتعَدّيًا لاثنين فقط وذلك في باب (أعلم وأرى).

- زيادة حروف المضارعة (أ، ت، ن، ي):

تُعَدُّ أحرف المضارعة من الحروف الّتي تدخل في علاقة توافقيَّة مع الزيادة، وتقوم بدور كبير مع إضافة معانٍ زائدة على الفعل المجرّد منها، فعندما تضامه تنقله من زمن المضي إلى زمن الحال، وتحوّله من فعل دالّ على مجرّد الحدث إلى فعل دالّ – من بدايته – على نوع فاعله، وعدده.

فالهمزة عندما تُزاد على الفعل – صدرًا – تُحدِّد أنَّ مبناه يدُلُّ على حدث مضارع، مسند لمفرد متكلّم مذكر أو مؤنَّث نحو: (أكتبُ) وعندما تُزاد عليه (النون) تُحدِّد أنَّ هذا الفعل مرتبط بأكثر من اثنين – أو مفرد معظّم لنفسه – صادر من حاضرين على نحو ما في "نقوم بواجبنا على أكمل صورة".

وزيادة (الياء) تدُلُّ على أنَّ هذا الفعل المعبَّر عنه، مسند لفاعل غائب مذكر مفردًا، أو مثنّى، أو مجموعًا، أو لجمع الإناث الغائبات، وزيادة (التاء) توجّه إسناد الفعل للمخاطب بجميع أعداده، ونوعيه وللغائبة المفردة، ومثنّاها. وهذه المعاني جميعها لا تتوفَّر للصيغة الأصليَّة المجرَّدة، دون هذه الضمائم.

ويقبل الفعل الّذي ضامته هذه الزيادات، وغيَّرت معناه إلى الحال أو الاستقبال بعض الزيادات الأخرى لتؤدِّي دورًا مهمًّا في تحديد زمنه، فإذا أُريدَ حصر هذا الزمن في الفعل بدقَّة أكثر تحديدًا، احتيج إلى زيادة بنائه حسب المعنى المطلوب.

فإذا أريد به الحال – ظلّ كما هو – وأغنت الزيادة السابقة عن ذلك، أمَّا إذا أريد به المستقبل القريب زيد على بنائه حرف (السين) الّتي تؤدّي معنى الزمن القريب – في الاستقبال – من زمنه الأوَّل – الحال –، وإذا أريد به زمنًا أكثر بُعدًا – في الاستقبال – احتيج إلى زيادة حروف أكثر، وهو ما يكمن في (سوف) الّتي تدُلُّ – معنى – على زمن "أكثر تراخيًا من زمان السين لزيادة حروفها، فكأنَّهم جعلوا زيادة الحرف دالَّة على زيادة المعنى"[12].

ومن المباني الّتي أدَّت فيها الزيادة دورًا أساسيًّا في الدلالة على معنى جديد لم يحتو عليه المبنى أوَّلاً، ما أضفته زيادة الألف – وسطًا – في (فاعل) على الصيغة المجرّدة منها فقد تحوّلت بها من فعل ماضٍ دالٍّ على مجرّد الحدث، إلى مبنى يدُلُّ على أكثر من جهة – حسب اختلاف حركة عينيه – فهي تؤدّي معنى الإسميَّة والفعليَّة، إذ تدُلُّ – بكسر عينها – على (اسم الفاعل) من الفعل الثلاثي المجرّد مثل (فاهم) وتدُلُّ على فعل الأمر من الثلاثي المزيد بالألف كما في (واظب على الدرس).

أمَّا بفتح عينها، فإنَّها تجعل الصيغة مؤدّية معنى المشاركة في تحصيل الفعل بين اثنين فأكثر في فعل واقع منهما على سبيل التبادل، وتجعل بناء الجملة يختلف معنى عمَّا انعدمت منه هذه الزيادة

فالمعنى – مثلاً – في جملة: (ضَرَبَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا) ينحصرُ في جهة واحِدَةٍ من جهات فهم الحدث، وهي: علاقته بمحمد كفاعل و(علي) كمفعول، أي: وقوع الفعل من (محمد) على (علي).

في حين جملة (ضَارب مُحَمَّدٌ عَلِيًّا) تتحوَّل هذه العلاقة بين أجزاء الجُملة إلى التبادل بين الفعل وبقيَّة أجزاء الجُملة في علاقة الفاعليَّة والمفعوليَّة، فكُلُّ واحد من الاسمين في حقيقته فاعلاً ومفعولاً في آنٍ واحدٍ، وإن حتّمت التركيبة الشكليَّة للجُملة اعتبار الأوَّلِ فاعلاً واعتبار الثاني مفعولاً، لكن الصناعة لا تمنع أن يتغيَّر التركيب ويُصبح الأوَّل ثانيًا والثاني أوَّلاً، لأنَّ المعنى يوضح أنَّ الفعل وقع من كلِّ منهما سواسية دون قصره على واحد بعكس الجملة الأولى، فضلاً عن ذلك فإنَّ هذه الزيادة تجعل الصيغ دالَّةً على ترديد الفعل – الّذي دخلته – وحصوله أكثر من مرَّة.

وتُضاف (التاء) إلى هذا التركيب – أوَّلاً – فتوسّع المعنى في الصيغة الّتي تدخلها وتجعلها مؤدِّية لمعانٍ أكثر، فتُصبح دالَّة – دلالة أوضح – على المشاركة الصريحة في تحصيل الفعل بين اثنين أو أكثر، مع تطلّب التضام بين أجزاء الجُملة حرفًا آخر حتّى يستقيم التركيب بعكس صيغة (فاعل) الّتي تتضامّ مكوّناتها مباشرة، دون واسطة ولا بُدَّ لهذا الحرف من دلالة مُحَدَّدة حتّى يَصِحَّ وجوده، وهي (المعِيَّة) المُعبَّر عنها بـ(الواو) أو (مع) – إذا لم يَكُنْ الفاعلُ ضميرًا مُتَّصلاً، كـ(تناقشنا) – لأنَّ الزيادة في هذه الصيغة قد قصرت بها درجة عن (فاعل) في التعدّي، فهي لا تأتي إلا مُتعدِّيةً لواحِدٍ أو لازمةً فإذا كانت فاعل مُتَعَدِّية لاثنين وَيَصِحُّ معها أن تأتي جملة مثل: (نَازَعَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا الحديثَ) فإنَّ (تفاعل) لا تقبل هذين المفعولين ولا يَصِحُّ إلا (تَنَازَعَ مُحَمَّدٌ وَعَلِيٌّ الحَدِيثَ)، لأنَّ الاسم الثاني فاعلاً حقيقة، والفصل بينهما "أنَّكَ إذا قُلتَ: (ضَارَبْتُ زَيدًا) فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبته فكأنَّ الفعل لك دونه، وأنت إذا قلت: تَضَارَبَ زَيدٌ وَعَمرو، فإنَّما تعطف بالواو، ولا تقول تَضَارَبَ زَيدٌ عَمرًا...." [13].

ولا يجوز تعديته – عندما يكون (فاعل) مُتَعَدِّيًالواحد – إلا في حالة واحدة، وهي: "إذا لم يكن المفعول فاعلاً في المعنى نحو: (تَقَاضَيتُهُ الدَّينَ، وَتَنَاسَيتُ الحَدِيثَ)[14]، أي مِمَّا لا يَصِحُّ أن يقع منه الفعل، كما تعطي هذه الزيادة للصيغة معنى آخر، فقد تتحوَّل بها من معناها السابق، لتجعلها مؤدِّيةً لمعنى التكلُّف في الفاعل، وذلك بإظهاره مُتَّصفًا بمعنى الفعل "وهو مُنتَف عنه نحو: تجاهلت، وتغافلت، أي أظهرت من نفسي الغفلة الّتي هي أصل تغافلت، فتغافل على هذا لإيهامك الأمر على من تُخالطه وترى من نفسك ما ليس فيك منه شيء أصلاً"[15].

كما تؤدّي بعض المعاني الأخرى في الفعل الّذي ضامته، كالدلالة على التدرُّجِ في وقوع الفعل على نحو ما في: "تواردت الأخبار"[16].

وقد تزاد لا لشيء إلا لمجرَّد المطاوعة للصيغة (فاعل) نحو باعدته فتباعد، أو لمعنى صيغة أخرى كـ(تَفَعَّلَ نحو: تعاهد وتعهد... ويجيء بمعنى أفعل نحو: تخاطأ وأخطأ وتساقط وأسقط"[17]. وإن

كان الواضح أنَّ الصيغتين تختلفان عملاً إذ إنَّ (تساقط) – مثلاً – تجعل الحدث مرتبطًا بالفاعل مباشرة – أي واقع من الفاعل – والصيغة لازمة لا تتطلّب مفعولاً، في حين في (أسقط) الأمر مختلف، فالصيغة مُتعدِّيَة، وما كان فاعلاً في الصيغة الأولى يُصبح مفعولاً مع هذه الصيغة كما يتّضح في (تَسَاقَطَ الثمَرُ) و(أَسقَطَتِ الشجَرَةُ الثمَرَ) ويُمكن حمل ما جاء وفق النصّ السابق مِمَّا كانت فيه الصيغة الفرعِيَّة (تفاعل) متساوية مع الصيغة (فاعل) أو (افتعل) أو (تفعّل) أو (أفعل) على أنَّه من اختلاف الاستعمالات المكانيَّة أو ما يُعبَّرُ عنه باللهجات.

زيادة (الألف، والسين، والتاء):

تزاد هذه الأحرف الثلاثة – مجتمعة – على الفعل الثلاثي المجرّد – صدرًا – فتُضفي عليه معاني زائدة، يختلف بها عن صيغته المجرّدة، وتحوّله إلى صيغة تأتي في أكثر أحوالها للدلالة على طلب تحصيل الفعل، وتُصبح هذه الزيادة دالَّة على معنى السعي والتسبُّب في إيجاد الفعل، وتُهيء الصيغة لقبول هذا المعنى "لأنَّ الحروف رتّبت حسب المعنى: فوهب، وسقى وطعم، كلّ فعل منها يدُلُّ على معناه من غير طلب"[18]، وليست سوى "أخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ولم يكُنْ معها دلالة تدُلُّ على طلب لها ولا إعمال فيها... فلمَّا كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المثل الدالّة عليها"[19]، أصبح المعنى يستلزم تغيير الصيغة "إذا أخبرت بأنَّك سعيت فيها وتسبّبت لها، وجب أن تقدم أمام حروفها الأصول في مثلها الدالّة عليها أحرفًا زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدّمة لها، والمؤدّية إليها"[20]، نحو استوهب، واستسقى، واستطعم، أي طلب إليه تحصيل هذه الأفعال، فالألف والسين والتاء زوائد في (استفعل) ثمَّ تأتي بعدها الأحرف الأصليَّة (الفاء، والعين، واللام) فهذا من اللفظ وفق المعنى الموجود هناك، وذلك أنَّ الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتّي لوقوعه تقدّمه، ثمَّ وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعل السؤال والتسبب لوقوعه فكما تبعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروف الأصل الحروف الزائدة الّتي وضعت للالتماس والمسألة"[21].

كما تأتي هذه الأحرف مؤدّية لبعض المعاني الأخرى، فهي عندما تتّصل باسم – في الأصل – تحوّله إلى معنى الفعليَّة، وتُضفي عليه صفة الأصل الّذي اشتقَّ منه، كما في: "استحجر الطين أي تحوّل إلى الحجريَّة"[22]، و"أن البغاث بأرضنا يستنسر"[23]، أي يتحوّل إلى صفات الحجر، والنسر.

وتؤدّي هذه الزوائد معنى: اتّخاذ الفاعل، معنى الفعل حالة من حالاته نحو: استلأم الرجل إذا اتّخذ الدرع لباسًا له، ومعنى: اعتقاد صفة الأصل – أي أصل معنى الفعل – في المفعول، واتّصافه بها نحو: استكرمته "أي اعتقدت فيه الكرم"[24]، وهو ما عبّر عنه (ابن جنّي) بـ(الإصابة) أي الدلالة على المفعول حين "تُصيبه على هيئة ما، نحو: (استعظمته) أي أصبته عظيمًا، و(استكرمته): أي (أصبته كريمًا)"[25].

وممَّا كان للزيادة فيه قيمة كبرى ما تؤدّيه زيادة (التاء الساكنة) على آخر الفعل من دلالة على نوعيَّة الفاعل وخلق التجانس، والمطابقة بينه وبين الفعل، وتتّضح هذه القيمة عندما يكون الفاعل مختلفًا عن الشكل المطّرد قياسيًّا – من ناحية الجنس – كأن يكون مؤنّثًا ولا علامة – في لفظه – تدُلُّ على تأنيثه كـ(هند وزينب) أو العكس بأن يكون مذكّرًا معنًى وهو مؤنّث في لفظه، كـ(طلحة وعروة)، فتصبح هذه الزيادة الوسيلة الوحيدة لمعرفة تأنيث الفاعل – معنى – من عدمه، لأنَّ المعيار التقعيدي لا يمنع (جاء هند) مثلاً، كما لا يمنع (جاءت طلحة) وفقًا للظواهر الشكليَّة لكلّ اسم من هذه الأسماء، لكن بزيادة هذه اللاحقة أو بانعدامها يتّضح نوعيَّة الفاعل دون أي اعتبار لشكله، وتُصبح مضامتها للفعل دالّة على تأنيث الاسم الواقع بعدها ولو كان مذكّرًا لفظًا.

– التضعيف:

الجانب الثاني من جوانب زيادة المبنى هو ما يقع في عين الفعل من تضعيف يؤتى به لغرض معنوي يُضاف إلى معنى الجذر الأصلي – غالبًا – عوضًا عن تكرير الفعل بكامله، وأوضح صيغة تطّرد فيها العلاقة بين زيادة المبنى وزيادة المعنى – في هذا الجانب – هي صيغة فعّل (بتشديد العين) "الّتي تأتي للتكثير غالبًا، نحو: غلّقت، وقطّعت، وجوّلت"[26]. بما يُضيفه تكرار العين في الصيغة من دلالة على تكرير الفعل، والمبالغة في تحصيله، على نحو ما يوضحه ابن جنّي في قوله: "من ذلك أنَّهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع... وذلك أنَّهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يُقابل به قوّة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام...، فلمَّا كانت الأفعال دليلة المعاني كرّروا أقواها، وجعلوه دليلاً على قوّة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو: صرصر وحقحق دليلاً على تقطيعه"[27].

وأصبحت هذه الصيغة معياريَّة لكلّ فعل ثلاثيّ يُراد التنصيص على تردُّده، والمبالغة في تحصيله، حتّى أنَّ (سيبويه) نصَّ على أنَّ استعمال هذا الوزن "ههنا لتبيين الكثير"[28] وأنَّه "بناء خاصّ للتكثير"[29] في المعنى الفعليّ.

– الزيادة في الفعل الرباعي:

تختلف الزيادة في الفعل الرباعي عنها في الثلاثي، فإذا كان الثلاثي يقبل الزيادة في جميع صيغه، ولأغلب حروف الزيادة نتيجة للمتّسع في جذره لقبول الحرف، والحرفين والثلاثة، فإنَّ الرباعي يتخلّف كثيرًا عنه في قبول هذه الأحرف، فهو يرفض قابليَّة الأحرف الدالّة على الطلب (أ س ت) مجتمعة لتجاوزه بها الحدّ المسموح له مبنًى، ولا يقبل "الميم لخروجه من طائفة الأفعال، وكذلك (الهاء)، و(الواو) فلم يَبقَ من الأحرف إلا (الألف والنون والياء والتاء واللام) الّتي يُمكنه قبول زيادتها – خارجة عن معنى المضارعة باستثناء الياء – ولذا لم يأتِ من أوزانه المزيدة بحرف إلا (تفعلل) ومن المزيدة

بحرفين إلا (افعلّ) و(افعنلل)"[30] نتيجة لقِلَّةِ تصرُّفِهِ الناتجة عن "قلّته في الكلام، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرّف فيها"[31]. مع ما يفرضه وقوف بنائه عند البناء السداسي من عدم زيادته على خمسة أحرف حتّى يتسنّى بقاء الكلمة عند حدود بنائها القياسيّ المسموح به، في حالة ما أريد استعمالها للدلالة على المضارعة، وهو ما يتوفّر لها في صيغة (تفعلل) فتستطيع التعبير عن هذا البناء مضارعًا بتفعلل... نحو: يتدحرج...، دون أي مساس بالحروف الأصليَّة، أو الحرف الزائد، في حين تجد الصيغة قد استنفذت حقّها في البناءين الآخرين، ووصلت إلى أقصى ما تسمح به القواعد الصرفيَّة وهو السداسي ولم يبقَ أي مجال لها بالزيادة أو التصرّف من جهة اللفظ – على الرغم من أنَّها لا تزال تقبل معنى المضارعة المعبّر عنه بالأحرف السابقة – إلا باستبدال أحد الأحرف المزيدة أصلاً، إذا أريد التعبير عن هذا المعنى، ولمّا كانت زيادة (النون) قد أتت لتأدية معنى معيّن وهو (المطاوعة) وزيادة (اللام) قد جاءت لغرض معنويّ – أيضًا – وهو: التكثير، كما في (اقشعرَّ) و(اكفهرَّ) [32]. والألف في البناءين زيدت لغرض لفظيّ، وهو التوصّل للنطق بالساكن، وكانت واقعة أولاً، وهو المحل الّذي تطلبه أحرف المضارعة، أصبح الأمر يستلزم عند إضافة حرف من أحرف المضارعة حذف الألف، وإحلال هذه هذا الحرف محلّها ليؤدّي معناه – بانعدام الحاجة إلى الألف – دون إخلال بالقاعدة العامّة لعدد أحرف الصيغة في أكمل حال. لذا يُمكن القول: إنَّ ما زيد على الرباعي ليؤدّي دورًا معنويًّا في صيغته هو: أحرف المضارعة الأربعة، والنون للمطاوعة، وتضعيف اللام الأخيرة في الكلمة للتكثير، ولا يستطيع غيرها من أحرف الزيادة دخول هذا النوع من الأفعال.

وختامً نخلص إلى القول: إنَّ الزيادة في الجذر الثلاثي للفعل تُعَدُّ أكثر أنواع الزيادة في الفعل للدلالة على المعاني المتعدّدة سواء بأحرف الزيادة المطّردة أو التضعيف على العكس من الفعل الرباعي الّذي تقتصر الزيادة فيه على أحرف المضارعة، والمطاوعة، واللام آخرًا للدلالة على التكثير، لعدم تحمّل بنائه زيادة الأحرف الأخرى لخروج بنائه عن حدود صيغته المسموح بها، وخروجه عن نوعه ومعناه ببعض منها. وتجدر الإشارة إلى أنَّ كلّ حرف يزاد في الصيغة – والفعليّة خاصّة – أو الجملة لا بُدَّ أن يُضيف معنى، وأنَّه لا توجد زيادة لذات الزيادة أي دون أن تُضيف معنى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على نبيّنا محمد خاتم النبيّين وملاذ التائبين وعلى آله وصحبه وسلّم

الهوامش:

(1) الوافي الحديث في فنِّ التصريف، محمد محمود هلال، البيضاء (كليَّة اللغة العربيَّة، جامعة بنغازي) ط1، 1974، ص 23.

(2) تهذيب المقدّمة اللغويَّة، أسعد علي، ص71.

(3) نشوء اللغة ونموّها واكتهالها، الكرملي، ص 15.

(4) مناهج البحث في اللغة، تمَّام حسَّان، ص 221.

(5) مناهج البحث في اللغة، ص 222.

(6) الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرّائي، بغداد (ساعدت جامعة بغداد على نشره)، 1966، ص 102.

(7) الوافي الحديث في فنِّ التصريف: ص 132.

(8) شرح مختصر تصريف العزّي، تأليف: مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت (ذات السلاسل)، ط1، 1983، ص: 36، آراء أبي علي الفارسي الصرفيَّة في كتاب التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، خولة محمود فيصل، بحث منشور في مجلّة كلّيَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة/ جامعة تكريت، العدد السادس، 2016، ص107.

(9) المرجع السابق: 133، وينظر: نزهة الطرف، الميداني: ص14

(10) المرجع نفسه: 132.

(11) ينظر: شرح مختصر تصريف العزّي، ص 132، ونزهة الطرف، ص: 14، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، عصام نور الدين، بيروت (المؤسَّسة الجامعيَّة) ط1، 1982، ص: 146 – 151.

(12) الفعل المضارع في ضوء أساليب القرآن، د. عبد الله الحسيني هلال، مصر، (مطبعة السعادة) ط1، 1984، ص: 49.

(13) المنصف: 1/ 92.

(14) المرجع السابق.

(15) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ص 157.

(16) المصدر نفسه، ص 158.

(17) نزهة الطرف، للميداني: ص17، وأبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 158، والوافي الحديث، 142.

(18) العلاقة بين الصوت والمدلول، عبد الكريم مجاهد (مجموعة مقالات)، بغداد، (دار الشؤون الثقافيَّة وزارة الإعلام)، ط1، 1986: ص 70.

(19) الخصائص: 2/ 154، وينظر: نظريَّات ابن جنّي وموقف المحدثين منها، د. أمين فاخر، حوليَّة كليَّة الإنسانيَّات (جامعة قطر) العدد11، 1979، ص: 197، أثر أسلوب الحذف في الوقف والابتداء، ناظم ذياب أحمد، مجلّة كلّيَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة/ جامعة تكريت، العدد السابع، 2016، ص270 – 380.

(20) المصدر نفسه: 2/ 154.

(21) الخصائص: 2/ 154.

(22) شرح مختصر التصريف العزِّي، التفتازاني، ص 41، وينظر: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 166.

(23) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: 166، تهذيب التوضيح، أحمد المراغي، محمد سالم، ط9، 2/ 36.

(24) الوافي الحديث في فنِّ التصريف: 153.

(25) المنصف: 1/ 77.

(26) الشافية، لابن الحاجب (أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: الملحق الأوّل) ص: 129، وينظر: الممتع في التصريف: 3/ 189.

(27) الخصائص: 2/ 155.

(28) الكتاب: 4/ 64.

(29) المصدر نفسه: 4/ 65.

(30) ينظر: الوافي الحديث في فنِّ التصريف، ص: 128.

(31) شرح المفصّل، ابن يعيش: 9/ 145.

(32) ينظر: الصيغ الرباعيّة والخماسيّة اشتقاقًا ودلالة: 254 – 255.

List of sources and references

1. 'abniat alfiel fi shafit aibn alhajib, du.eisam nur aldiyn, bayrut (almuasasat aljamieia) t 1, 1982 .
2. tahadhib altawdih, altijariat alkubraa t9. 'ahmad mustafaa almaraghi, muhamad salim eali, misr, (almaktabat)
3. tahdhib almuqadimat allughawiat, d. 'asead eali, lubnan (dar alnueman) t 1, 1968 m.
4. alkhasayis, li'abi alfath euthman bin jali, tahqiq : muhamad eali alnajaar, bayrut (dar alkitaab alearabii). 1983 h
5. sharh mukhtasar tasrif aleizi fi fani alsarf, maseud bin eumar saed aldiyn altaftazani, tahqiq : eabd aleal salim makram, alkuayt (dhat alsalasil), t 1 1983
6. sharh almufasal, muafaq aldiyn yaeish bin yaeish, bayrut (ealam alkutub) .
7. alsiyagh alrubaeiat walkhumasiat aishtiqaqan wadalalat, mazid 'iismaeil naeim, dimashq (matbaeat alhijaz) 1983 m .
8. alealaqat bayn alsawt walmadlul, eabd alkarim mujahid (majmueat maqalat) baghdad (dar alshuwuwn althaqafiat wizarat al'iielam), t 1, 1986.
9. 9.alfiel almudarie fi daw' 'asalib alquran, d . eabd allah alhusaynii hilal, misr, (matbaeat alsaeada) t 1, 1984 m .
10. alkitab, lisibwih (t 180 hu) tahqiq : eabd alsalam harun, t 4, alhayyat almisriat aleami lilkitab, (1425 hi - 2004 m) .
11. almunsif, li'abi alfath euthman bin jayiy, tahqiq : 'iibrahim mustafaa, eabd allah 'amin, alqahirat, (mustafaa albabi alhalabii), t 1, j 1, 1954 m, j 3, 1960 .
12. Jornal of Tikrit University for the Humanities, 2016, Volume 23, Issue 6.
13. Jornal of Tikrit University for the Humanities, 2016, Volume 23, Issue 7.
14. nuzhat altaraf fi eilam alsarf, 'ahmad bin muhamad almilyani, tahqiq : lajnat 'iihya' alturath alearabii fi dar alafaq, bayrut (dar alafaq aljadida) t 1, 1981 m .

15. nushu' allughat alearabiat wanumuiha waiktihaliha, al'ab ainistas mari alkarmali, alqahirat, (almatbaeat aleasria) 1938 m .

16. nazariaat aibn jini wamawqif almuhdithin minha, d . 'amin fakhir, hawliat kuliyat al'iinsaniaat (jamieat qatar) aleadad (1), 1979 .

17. alwafi alhadith fi fani altasrif, du.muhamad mahmud hilal, albayda' (kuliyat allughat alearabiat waldirasat al'iislamiat - jamieat banghazi) t 1, 1974 m.